جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 30. العدد. 03. السنة. 2026.
مجلة المعيار
EL MIEYAR

الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في معادلة التوازن المجتمعي

Food Security and Sustainable Development in the Equation of Social Equilibrium

أصالة بوعلي [1]
bouali.assala@univ-guelma.dz

أ.د حملاوي حميد [2]
hamlaoui.hamid@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/28 تاريخ النشر: 2026/06/11
Received: 28/03/2026 published: 11/06/2026

ملخص المقال:

تقدم هذه الدراسة قراءة تحليلية للعلاقة التفاعلية بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة كمتغيرين في معادلة التوازن المجتمعي بالاستناد إلى الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة. تنتقل الدراسة بتتبع التحول الإبستيمولوجي لمفهوم الأمن الغذائي من منظور كمي يركز على الوفرة إلى رؤية نوعية تدمج التكافؤ في الوصول والاستدامة البيئية والقدرة على الصمود، مما يعيد تعريف دور الغذاء في استقرار البنى الاجتماعية.

وكشفت التحليلات أن إعادة تشكيل السياسات الغذائية لا تقتصر على البعد التقني فقط، وإنما تتطلب إعادة هيكلة لمختلف الآليات بما يضمن العدالة التوزيعية وتمكين الفاعلين المحليين. وتخلص إلى أن تحقيق التوازن المجتمعي رهين بتكامل وظيفي بين الأبعاد التنموية أين يتحول الغذاء من سلعة استهلاكية إلى أداة لضبط النسق الاجتماعي وتقليص الفجوات، ما يستدعي سياسات شاملة تضمن استمرارية الموارد ضمن إطار من الإنصاف الاجتماعي والسيادة الغذائية.

الكلمات المفتاحية : أمن غذائي؛ تنمية مستدامة؛ توازن مجتمعي؛ تكامل وظيفي؛ عدالة توزيعية.

Abstract:

This study offers an analytical examination of the interactive relationship between food security and sustainable development as variables in the equation of social equilibrium, based on classical and contemporary literature. It traces the epistemological shift of the food security concept from a quantitative perspective focusing on availability to a qualitative vision integrating equity in access, environmental sustainability, and resilience, thereby redefining the role of food in stabilizing social structures.

The analysis revealed that reshaping food policies is not limited to the technical dimension, but requires restructuring various mechanisms to ensure distributional justice and empower local actors. It concludes that achieving social equilibrium is contingent upon functional integration between developmental dimensions, where food transforms from a consumer commodity into a tool for regulating the social system and reducing disparities, necessitating comprehensive policies that ensure resource continuity within a framework of social equity and food sovereignty.

Keywords : *Food Security ; Sustainable Development ; Social Equilibrium ; Functional Integration ; Distributional Justice.*

(1) *طالبة دكتوراه، مخبر التحديات الديموغرافية بالجزائر (الجزائر)، جامعة 8ماي 1945 قالمة (الجزائر)*
(2) مخبر **sophilab** (الجزائر)،جامعة 8ماي 1945 قالمة (الجزائر)

مقدمة:

تُشكّل العلاقة بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة إشكالية مركزية في فهم ديناميات الاستقرار المجتمعي المعاصر حيث تتجاوز هذه العلاقة مجرد التلازم الوظيفي بين متغيرين تنمويين لتصبح معادلة معقدة تؤثر مباشرة في بنية التوازن الاجتماعي. ففي ظل تصاعد التحديات المناخية، تقلب الأسواق العالمية، وتزايد الضغوط الديموغرافية لم يعد ضمان الغذاء مسألة تقنية تتعلق بالإنتاج والإمداد فحسب، بل تحول إلى مؤشر حاسم على قدرة النسق الاجتماعي على إعادة إنتاج نفسه وضمان تماسكه الداخلي.

إن التحول الإبستيمولوجي الذي شهده مفهوم الأمن الغذائي، من منظور كمي يركز على الوفرة إلى رؤية نوعية تدمج العدالة في الوصول والاستدامة البيئية، يبدي حاجة ماسة إلى إعادة قراءة السياسات التنموية بعيداً عن المقاربات القطاعية المعزولة. فالأمن الغذائي، في جوهره السوسيولوجي هو عملية توزيع للموارد والسلطة داخل المجتمع، وأي اختلال في هذه المعادلة قد ينعكس سلباً على الثقة في المؤسسات ويزيد من معدلات الهشاشة الاجتماعية. في المقابل، تطرح التنمية المستدامة نفسها كإطار ضابط لهذا التوزيع، ساعية إلى تحقيق توازن بين متطلبات الحاضر وضمانات المستقبل، مما يجعل التداخل بين المتغيرين شرطاً لازماً لتحقيق العدالة بين الأجيال والفئات الاجتماعية.

ورغم الغزارة المعرفية التي تناولت العلاقة بين الغذاء والتنمية، إلا أن معظم الدراسات السابقة انحازت إما للبعد الاقتصادي التقني لضمان الإنتاج، أو للبعد البيئي لحماية الموارد، مع إهمال نسبي للبعد الاجتماعي كحلقة وصل فاعلة في معادلة التوازن. فقد أشارت أدبيات سابقة إلى أن غياب العدالة التوزيعية قد يهدد استدامة التنمية (قروف، 2020)، إلا أن الآليات الدقيقة التي من خلالها يعيد الغذاء تشكيل التوازن المجتمعي في ظل مبادئ الاستدامة لا تزال تحتاج إلى تحليل أعمق، خاصة في السياقات الوطنية التي تواجه فجوات هيكلية كحالة الجزائر.

من هذا المنطلق، تبرز إشكالية الدراسة في محاولة **فهم الكيفية التي يمكن من خلالها لتفاعل الأمن الغذائي والتنمية المستدامة أن يعيد إنتاج التوازن المجتمعي، ويتجاوز مجرد توفير السلعة الغذائية إلى تحقيق استقرار نسقي طويل الأمد.** وبناءً على ذلك، يتفرع التساؤل الرئيسي إلى التساؤلين الفرعيين التاليين:

- **كيف تؤثر آليات التكامل بين السياسات التنموية في تعزيز مرونة النظام الغذائي وتحقيق العدالة التوزيعية؟**
- **ما دور الفاعلين المحليين والمجتمعيين في إعادة بناء المنظومة الغذائية لضمان استدامة الموارد والتماسك الاجتماعي؟**

انطلاقًا من هذا التساؤلات، تُبنى الدراسة على فرضيتين رئيسيتين:

- **الفرضية الأولى: يرتبط تحقيق الأمن الغذائي بوجود تكامل وظيفي بين الأبعاد التنموية، حيث يؤدي غياب هذا التكامل إلى تعميق الفجوات الاجتماعية وهشاشة النظام الغذائي.**
- **الفرضية الثانية: تسهم مشاركة الفاعلين المحليين في صنع القرار الغذائي من خلال دعم الشرعية المجتمعية للسياسات التنموية.**

وفي ضوء هذه الإشكالية والفرضيات، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الكشف عن الآليات الوظيفية التي يتفاعل من خلالها الأمن الغذائي مع مبادئ التنمية المستدامة في إطار النسق المجتمعي، وفهم كيف يتحول الغذاء من متغير استهلاكي إلى أداة لضبط التوازن الاجتماعي.

- تحليل دور التكامل بين الأبعاد التنموية في إعادة إنتاج التوازن المجتمعي وتقليص الفجوات الهيكلية، مع التركيز على البعد الاجتماعي كحلقة وصل فاعلة.

أما على المستوى المنهجي، فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تفكيك وتركيب الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة في الحقل السوسيولوجي والتنموي، لاستجلاء الأبعاد الخفية لهذه العلاقة ومحاولة فهمها.

وهيكلياً، توزعت الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية: تناول الأول مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده ومعوقاته من منظور تحليلي، بينما خصص الثاني للتنمية المستدامة ومقوماتها وكذا أهدافها، ليأتي المحور الثالث تحليلياً يعالج إعادة بناء المنظومة الغذائية في ضوء مبادئ التنمية المستدامة، قبل الختام بأهم النتائج والتوصيات.

الأمن الغذائي

1.2 مفهوم الأمن الغذائي:

منذ التشكّل الأول للمجتمعات البشرية، مثّل تأمين الغذاء ركيزة أساسية في بناء الحضارات ومسار تطورها، حيث ارتبط في مراحله البدائية بالاكتفاء مما توفره البيئة المباشرة، غير أنّ تعقّد أنماط الإنتاج والاستهلاك في البنى الاجتماعية الحديثة أعاد تشكيل هذا المفهوم باتجاه رؤية أوسع تُعنى بضمان استمرارية الوصول المتوازن للغذاء لجميع أفراد المجتمع (زهراوي، 2021). وقد تعزّز هذا المسار بعد الحرب العالمية الثانية حين أولت المنظمات الدولية اهتماماً متزايداً بتحقيق الأمن الغذائي عالمياً، واعتباره شرطاً محورياً للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ودعامة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في الدول النامية التي تواجه تحديات متداخلة ترتبط بالفقر، التغيرات المناخية والصراعات.

وقد تعددت المقاربات التعريفية للأمن الغذائي حسب المرجعيات المؤسساتية، إلا أن معظمها يتقاطع في الانتقال من مفهوم الوفرة الكمية إلى مفهوم الحق في الغذاء والعدالة في الوصول؛ فتعرفه منظمة الأغذية والزراعة (**FAO**) بأنه: ضمان فرصة لجميع الأفراد للوصول إلى غذاء كافٍ وسليم يلبي احتياجاتهم الغذائية، بينما يركز برنامج الأغذية العالمي (**WFP**) على إمكانية الوصول بسهولة إلى الغذاء للحفاظ على الصحة والقوة من خلال التوزيع العادل دون تمييز أو احتكار (بن عودة، 2023). ومن جهتها ترى اليونيسف (**UNICEF**) أن الجانب الاجتماعي يتحقق من خلال دعم العائلات المحتاجة وتوفير فرص الشمول الاجتماعي (بوغدة، 2015)، بينما تقدّمه منظمة الصحة العالمية (**WHO**) على أنه توفير الغذاء الآمن والصحي لجميع الأفراد مما يسهم في تعزيز الصحة العامة وتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات (حركاتي، 2018). وبناءً على هذه المقاربات، يعتمد هذا البحث تعريفاً إجرائياً يركز على البعد التوزيعي والوظيفي:

الأمن الغذائي هو عملية ديناميكية متكاملة تُتيح لكل فرد الحصول المستمر والمتكافئ على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ، وبما يتوافق مع احتياجاته الغذائية وتفضيلاته الثقافية، في إطار يعزز الاستقرار الاجتماعي ويخدم أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك تنسيقاً وظيفياً بين مختلف الفاعلين—الأسر، المجتمعات المحلية، الحكومات، المؤسسات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية—بهدف تحقيق عدالة توزيع الموارد الغذائية وضمان استدامة الوصول إليها، مع مراعاة صون البيئة والتنوع البيولوجي.

2.2 أبعاد الأمن الغذائي

أدخل يتشكل مفهوم الأمن الغذائي عبر أربعة أبعاد محورية تتجاوز التقسيم التقليدي؛ فبعد توافر الغذاء يركز على القدرة الإنتاجية للمجتمع وتوفر مصادر الغذاء محلياً أو عبر الاستيراد، ما يتطلب تخطيطاً دقيقاً للموارد الزراعية والتجارية لضمان استمرارية الإمدادات وتنوعها (قويسي وبن موسى، 2022).

أما بعد الوصول إلى الغذاء فيتعلق بقدرة الأفراد والأسر على الحصول على الغذاء الكافي، ويعتمد على منظومة اجتماعية واقتصادية تحقق العدالة في توزيع الموارد وضمان القدرة الشرائية الملائمة لجميع الفئات. في حين يشير بعد استخدام الغذاء إلى الكيفية التي يُستغل بها الغذاء لضمان الاستفادة المثلى من قيمته الغذائية، ما يستدعي مستوى من الوعي والتثقيف الغذائي الذي من شأنه أن يدعم ممارسات صحية (بعلي، 2020). ويرتبط بعد استدامة الغذاء بضمان استمرار توفر الغذاء على المدى الطويل من خلال إدارة رشيدة للموارد الطبيعية وحماية البيئة والمحافظة على التوازن الإيكولوجي (حركاتي، 2018).

وتُبيّن هذه الأبعاد مجتمعة أن الأمن الغذائي لا يتحقق إلا عبر نهج تكاملي يجمع بين الإنتاج، الوصول، الوعي الغذائي والتخطيط البيئي طويل الأمد، كما يبرز ضرورة التعاون متعدد المستويات بين الحكومات، القطاع الخاص، المنظمات المدنية، والمجتمعات المحلية لضمان بناء نظام غذائي قادر على تلبية حاجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

3.2 ديناميات تحقيق الأمن الغذائي ومشكلة الهشاشة

يمثل فهم مستويات الأمن الغذائي مدخلاً أساسياً لاستيعاب طبيعة التحديات التي تواجه المجتمعات في سعيها لضمان توفير غذاء مستدام وآمن، حيث يمكن تناولها وفق تصنيفين رئيسيين؛ فالأمن الغذائي المطلق يشير إلى قدرة الدولة على إنتاج كميات كافية من الغذاء لتلبية احتياجاتها بالكامل أو حتى تجاوزها، وهو ما يعكس حالة من الاكتفاء الذاتي الكامل التي عادة ما تتطلب استثمارات واسعة في القطاع الزراعي وتقليصاً ملموساً في الاعتماد على الأسواق العالمية (قويسمي وبن موسى، 2022). وهو هنا نموذج يبدي قدرة الدولة على تعبئة مواردها الذاتية واستغلالها بكفاءة، بما يضمن الحفاظ على إمدادات غذائية مستقرة.

أما الأمن الغذائي النسبي فيمثل النموذج الأكثر شيوعاً بين الدول، حيث تعتمد فيه الدولة على مزيج من الإنتاج المحلي والواردات لتأمين احتياجاتها الغذائية مع ضمان استمرارية الوصول إلى الغذاء لجميع السكان (بوزيدي، 2019)، وهو ما يجسد مبدأ التكامل الوظيفي عبر تنويع مصادر الغذاء لتحقيق مرونة في النظام الغذائي وبناء قدرة أكبر على مواجهة الأزمات.

غير أن الواقع العملي يكشف أن تحقيق هذه المستويات يصطدم بمنظومة معقدة من المعوّقات التي تخلق فجوات في النظام الغذائي، خاصة في السياقات الوطنية التي تواجه مشكلات بنيوية كحالة الجزائر. فتشكل التقلبات المناخية والظروف البيئية أحد أكثر العوامل تأثيراً في الأداء الزراعي الوطني، أين يؤدي ارتفاع معدلات الجفاف واتساع رقعة التصحر إلى إضعاف القدرة الإنتاجية، تقليص الاستقرار في المحاصيل، وبالتالي تعميق هشاشة المنظومة الغذائية (شرفاوي، 2023). هذا ويُفاقم الاعتماد الزائد على الواردات الغذائية من تعرض الدولة لتقلبات الأسعار في الأسواق الدولية، وللأزمات الاقتصادية الخارجية، وبالتالي ضعف سيادتها الغذائية وجعلها أكثر عرضة للاضطرابات العالمية.

إلى جانب ذلك، يمثل ضعف البنية التحتية الزراعية وغياب التقنيات الحديثة عاملاً معيقاً لرفع الإنتاجية وتحسين استغلال الموارد الطبيعية، فقصور شبكات الري، محدودية التخزين، وضعف قدرات المكننة يحدّ لا محالة من التوسع الزراعي. أما وبالحديث على السياسات والتنظيمات الحكومية غير الفعالة إلى جانب محدودية التنظيمات الداعمة فهي تعطل بشكل كبير جهود تطوير القطاع الزراعي خاصة في ظل غياب

الاستراتيجيات الواضحة، ضعف الدعم الموجّه وعدم تكامل السياسات المرتبطة بالإنتاج والتسويق والحماية الاجتماعية، لتصبح في مجملها عوامل مؤدية إلى تراجع القدرة على إحداث تحول فعلي في مسار الأمن الغذائي.

من جهة أخرى فإن نقص المعرفة والتدريب لدى المزارعين بشأن الممارسات الزراعية الحديثة وتقنيات الإنتاج المتقدمة هي كذلك أحد العوامل المؤثرة على ضعف الإنتاجية. يضاف إليها غياب برامج التوعية الغذائية التي تُمكّن السكان من اتخاذ خيارات غذائية واعية ومتوازنة (أبوطير وشنيخر، 2023).

وفي ضوء هذا التصنيف، تبدو الجزائر—بما تمتلكه من موارد زراعية معتبرة وإمكانات مادية—في مسار ساعٍ لتقليص الفجوة بين طاقاتها المتاحة والتحديات القائمة، عبر تبني استراتيجيات تنموية ترتكز على دعم الإنتاج المحلي وتحسين الإنتاجية الزراعية، ما يُظهر التزاماً واضحاً ببناء منظومة غذائية مستقرة تدعم قدرة الدولة على مواجهة تحديات المستقبل وضمان وصول الغذاء لجميع المواطنين.

التنمية المستدامة

1.3مفهوم التنمية المستدامة:

أدخل تُعد التنمية المستدامة أحد أكثر المفاهيم توسعًا في الحقل التنموي المعاصر، حيث سجّل الباحثون ما يفوق 60 تعريفًا متباينًا لها، تبعًا لاختلاف السياقات النظرية والمقاربات التي تناولتها. وقد تبلور هذا المفهوم رسميًا مع تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية سنة 1987، الذي عرّفها بأنها: التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وهو تعريف يحمل بعدًا مستقبليًا يُبرز ضرورة ضبط استغلال الموارد وتوجيه التقدم التقني لخدمة توازن الأجيال القادمة (جباري، 2017).

وتتعدد المقاربات التعريفية حسب مرجعياتها؛ فقد أكدت الأمم المتحدة أن التنمية المستدامة مسارٌ يهدف إلى تحسين جودة الحياة ضمن حدود البيئة، مع ضرورة ضبط استهلاك الموارد الطبيعية وإنتاج النفايات بما يتوافق مع طاقة الاستيعاب البيئي. كما قدّمت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECD**) المفهوم كإطار لتوازن منظومات الاقتصاد والمجتمع والبيئة، بينما ركّز برنامج الأمم المتحدة للبيئة (**UNEP**) على دمج البعد البيئي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية باعتباره شرطًا لضمان ديمومة النظم الإيكولوجية.

ويُستدل من مجموع المقاربات أن التنمية المستدامة تُشتق من أربعة أبعاد مركزية تحدّد هندستها العامة: البعد الجغرافي (**Territorial**)، البعد الكمي للموارد (**Quantitative**)، البعد النوعي في الكفاءة التنموية (**Qualitative**)، والبعد الزمني للاستمرارية (**Temporal**) (قدور، 2023). غير أن آليات التخطيط التنموي غالبًا ما تُسنّ وفق تصورات سياسية وإدارية متجاهلة الخصوصيات البيئية والاجتماعية، ما يخلق تعارضًا بين متطلبات النمو ومتطلبات الحماية البيئية.

ومن ثمّ فإن تحقيق التنمية المستدامة يستلزم الانسجام مع شروط موضوعية متعددة تشمل مستوى الاقتصاد الوطني، القدرة التقنية والتكنولوجية، بنية المجتمع، منظومة القيم، القدرات الفكرية، وطبيعة البيئة السياسية باعتبارها الضامن المؤسسي للتنفيذ التنموي (بن عياش، 2014). وتبعًا لذلك، لا يمكن اختزال التنمية المستدامة في بعدها البيئي، خاصة في ظل نماذج تنموية أسهمت في استنزاف غير طبيعي للموارد، وصعّدت الفقر واللامساواة ما استدعى مقاربة مركّبة تُدرج الأبعاد الاجتماعية ضمن أولوياتها. ومن هنا قدّم البنك الدولي تعريفًا هادفًا للتنمية المستدامة بأنها: عملية تضمن استمرارية تكافؤ الفرص التنموية للأجيال المقبلة، مع الحفاظ على رأس المال الشامل أو زيادته عبر الزمن.

وقد أقرّ المشرع الجزائري التعريف ذاته تقريبًا في المادة 04 من القانون 10-3 باعتبار التنمية المستدامة: توفيقًا بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة (حيولة، 2016).

إن التحليل التراكمي لهذه التعاريف يكشف أن التنمية المستدامة ليست مجرد صيغة توازن بين حماية الموارد وتحقيق النمو، بل هي تحوّل اجتماعي شامل يرتكز على العدالة البيئية والمجالية، تقليص الفوارق، إشراك المجتمعات المحلية في القرار، وتحويل الاستدامة من مفهوم معياري إلى ممارسة مؤسسية ذات رؤية طويلة الأمد، تُعيد بناء العلاقة بين الإنسان وموارده ضمن منطق إنصاف الأجيال واستمرارية الحياة.

2.3 مقومات التحقق والفاعلين الاجتماعيين:

إن بلوغ التنمية المستدامة بوصفها مشروعًا تحوليًا لا يقوم على البنى التقنية فقط، بل يرتكز على منظومة فاعلين يعيدون إنتاج القيم والممارسات داخل الحقل الاجتماعي. فالمقومات المؤطرة لهذا البناء لا تُمارس بصورة تجزيئية، بل تتجسد كديناميات متداخلة بين الفرد والأسرة والمجتمع والدولة والقطاع الخاص، إضافة إلى المعرفة الرقمية التي باتت وسيطًا استراتيجيًا في تشكيل الوعي البيئي والتنموي.

فالفاعل الفردي لا يُدرك كذات منعزلة، بل كمنتج وعي قادر على إعادة تشكيل أنماط العيش وفق منطق المسؤولية والعدالة البيئية. وتُعد الأسرة المجال الأول لترسيخ السلوك الإيكولوجي المسؤول، بما تحمله من سلطة تربوية تعيد تنظيم قيم الاستهلاك والارتباط بالحيز البيئي (جباري، 2017). أمّا المجتمع، فهو الفضاء الذي تتفاعل داخله القيم والمعايير، ما يجعله حقلًا للصياغة الجماعية لمعايير العدالة البيئية (بن أعمارة، 2020).

أما القطاع الخاص فيغير موقعه من مجرد محرك اقتصادي إلى فاعل تنموي يسهم في تخفيض التفاوتات عبر تبنّي سياسات إنتاج عادلة (جباري، 2017). بينما تضطلع الدولة بوظيفة تنسيقية وتشريعية تضمن التوازن بين الحاجات التنموية والموارد، فلا تكتسب سياساتها الشرعية اللازمة إلا بانخراطها في حوار مجتمعي مؤسّس على العدالة البيئية (العربي وطري، 2020).

من هذا المنطلق، فتحقيق التنمية المستدامة يتجلى كمحصلة لإعادة هيكلة نسق القيم والمؤسسات لتكوين وعي جماعي قائم على العدالة والمسؤولية، وتأسيس ممارسة تنموية تتجاوز التدخل الظرفي نحو الفعل الاستراتيجي طويل المدى.

3.3 أهداف التنمية المستدامة:

تعكس أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) المنصوص عليها في أجندة 2030 انتقالًا منهجيًا في التفكير التنموي من منطق القطاعات المعزولة إلى رؤية نسقية تكاملية. وبالنسبة لهذه الدراسة، لا يُنظر إلى هذه الأهداف كقائمة إجرائية منفصلة، بل كـ نظام وظيفي مترابط يعيد تشكيل العلاقة بين الموارد والمجتمع. ويمكن تفكيك دلالات هذا النظام عبر خمس مجموعات وظيفية تبرز تداخلها مع معادلة الأمن الغذائي والتوازن المجتمعي (ساسي، 2021):

أولاً: مجموعة الناس – (People) الأهداف من 1 إلى 5 تركز هذه المجموعة على تمكين الفاعل الإنساني وتقليص التفاوتات الهيكلية في الوصول إلى الموارد الأساسية. فالهدف الأول (القضاء على الفقر) لا يعالج الفقر كندرة مادية فحسب، بل كحالة من الحرمان متعدد الأبعاد والتي تشمل انقطاع الفرص وضعف شبكات الحماية الاجتماعية. أما الهدف الثاني (القضاء على الجوع) فيمثل الجسر المباشر مع موضوع الدراسة، أين ينقل الجوع من موقعه كظاهرة إنتاجية بحتة إلى موقع يرتبط بعلاقات التوزيع والإنصاف الاجتماعي. وتتكامل معهما الأهداف 3 و4 و5 (الصحة، التعليم، المساواة الجندرية) كأدوات تمكين لتهشيم القيود على الوعي والقدرة، وبناء رأس مال بشري يدعم التماسك الاجتماعي (جباري، 2017).

ثانياً: مجموعة الكوكب – (Planet) الأهداف من 6، 7، 12 إلى15 ترتبط هذه المجموعة بحماية الموارد وإعادة هندسة العلاقة مع البيئة. فالهدف السادس (المياه) يقدم الحق في الماء كمؤشر للعدالة البيئية، بينما يدرج الهدف السابع (الطاقة) ضمن الحاجات الاجتماعية الأساسية وفق مبادئ الإنصاف الطاقوي. في حين تُعد الأهداف من 12 إلى 15 (الاستهلاك المسؤول، العمل المناخي، النظم الإيكولوجية) إطارًا ضابطًا يحمّل نماذج التنمية غير المستدامة مسؤولية الأزمات المناخية، ليبرز البعد البحري والبري كمورد حيوي يتطلب حماية لضمان استمرار التنوع البيولوجي ومنع الاستنزاف الصناعي.

ثالثاً: مجموعة الرخاء – (Prosperity) الأهداف من 7 إلى 11 تركز على إعادة توزيع الفرص وضمان تحقيق مبدأ التكافؤ التشغيلي. فالهدف الثامن (العمل اللائق) يقيس فعالية الاقتصاد بقدرته على توفير عمل كريم يقلص هشاشة الفئات العاملة (قروف، 2020). ويستهدف الهدف العاشر (الحد من عدم المساواة) أي تفكيك البنى التراتبية التي تولّد تفاوتات في الوصول إلى الموارد، أما (الهدف 11) مدن ومستوطنات شاملة وقابلة للصمود: فيركز على بناء مجتمعات محلية قادرة على الصمود، من خلال ضمان بيئة معيشية تتيح الوصول الآمن إلى الموارد الأساسية وتعزز التوازن الاجتماعي داخل المناطق الحضرية.

رابعاً وخامساً: السلام والشراكة – (Peace & Partnership) الهدفان 16 و17 يُغلق هذان الهدفان الدائرة الوظيفية للأجندة. فالهدف 16 يربط الحوكمة الرشيدة بشرطية التماسك الاجتماعي ويؤكد ضرورة الشفافية والمساءلة كمرتكزات لتكافؤ الفرص في الوصول. بينما يؤكد الهدف 17 أن تنفيذ الأهداف يستلزم تعاونًا متعدد الأطراف وتضامنًا دوليًا لتقليص الفجوات بين دول الشمال والجنوب (لحمر، 2017).

موائمة مع ما سبق تعكس هذه التجميعات منطقًا وظيفيًّا يربط بين تمكين الفاعل الإنساني، حماية الموارد، إعادة هندسة الاقتصاد، وبناء آليات حكم وشراكة تضمن استدامة العطاء التنموي وتقليص أوجه اللامساواة. وبذلك تتحول أهداف 2030 إلى خريطة منهجية تفرض إعادة قراءة الأولويات الوطنية على ضوء التزامات كونية تضع العدالة والبيئة والاقتصاد في حوار مستمر لإعادة صياغة فاعلية السياسات التنموية.

4.3 إعادة بناء المنظومة الغذائية في ضوء مبادئ الاستدامة

لم يعد التداخل بين الأمن الغذائي والتنمية المستدامة يُقاس بحجم الإنتاج الزراعي أو مؤشرات الاستيراد فحسب وإنما بمدى قدرة النسق المجتمعي على إعادة تنظيم علاقاته مع الموارد وضمان عدالة التوزيع عبر الأجيال. فإعادة بناء المنظومة الغذائية تتطلب انتقالاً جوهرياً من "سياسات الإمداد" إلى "سياسات السيادة الغذائية"، أين تتحول الدولة من دور الموزع الأحادي إلى دور المنظم الضامن للإنصاف البيئي والعدالة الاجتماعية. وفي الواقع الجزائري، يُظهر الاعتماد المرتفع على الواردات الغذائية (الذي يتجاوز 70% في بعض السلاسل الغذائية) هشاشة بنيوية لا تعكس عجزاً إنتاجياً فحسب، بل خللاً في هندسة القرار التنموي الذي فصل بين الحماية الاجتماعية ودعم القطاع الفلاحي (العربي وطري، 2020). لذا، فإن تحقيق التوازن المجتمعي رهين بدمج البعد البيئي في صلب السياسات الزراعية، لا كإجراء تكميلي، بل كشرط لاستمرارية الموارد المائية والتربة في ظل تفاقم الظواهر المناخية كالجفاف والتصحر.

وعلى مستوى الفاعلين، كشفت المشاريع التنموية أن إقصاء المجتمعات المحلية والمزارعين الصغار من دوائر صنع القرار يُضعف شرعية السياسات الغذائية ويقلل من فاعليتها الميدانية. لذلك فإن إعادة البناء تستدعي الاعتراف بالدور الاستراتيجي للفلاح كشريك في الحفاظ على التنوع البيولوجي وضمان الاستقرار الريفي، وهو ما يتطلب بدوره آليات تمويلية وتأمينية تحميه من تقلبات السوق والمناخ معاً، دون أن نغفل عن دور المجتمع المدني والجمعيات المحلية والذي يبرز كحلقة وصل ضرورية لترشيد الاستهلاك الغذائي ومحاربة الهدر، والذي عادة ما يتم

تجاهله في الخطط الرسمية رغم تأثيره المباشر على معادلة الأمن الغذائي. وبالتالي، فإن الاستدامة لا تتحقق بتقنيات إنتاجية حديثة فحسب، وإنما بإعادة تأهيل النسيج الاجتماعي ليكون شريكاً فاعلاً في حماية الموارد وضمان وصول الغذاء لمختلف الفئات، ما يحول من سلعة خاضعة لمنطق السوق إلى حق اجتماعي يضمن التماسك الداخلي.

أخيراً، يفرض الواقع الراهن مراجعة شاملة لآليات الحوكمة الغذائية، حيث يجب تجاوز التشتت المؤسسي بين القطاعات (فلاحة، تجارة، بيئة، صحة) نحو هيئة تنسيقية عليا تدمج الأبعاد الثلاثة في قرار موحد. فالأمن الغذائي هو محصلة لتكامل وظيفي بين حماية الموارد الطبيعية، ضمان الدخل العادل للمنتجين، وتوفير الغذاء بأسعار منصفة للمستهلكين. وأي اختلال في هذا المثلث قد ينعكس سلباً على التوازن الاجتماعي، كما تُظهره موجات الغلاء والاحتجاجات المرتبطة بالمواد الأساسية في العديد من السياقات الوطنية. لذا فإن إعادة البناء تعني تأسيس عقد اجتماعي جديد حول الغذاء، يوازن بين السيادة الوطنية في الإنتاج والعدالة في التوزيع ضمن رؤية طويلة الأمد تتجاوز الدوائر الانتخابية الضيقة لضمان حقوق الأجيال القادمة في بيئة منتجة ومجتمع مستقر.

خاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن الأمن الغذائي والتنمية المستدامة ليسا متغيرين متوازيين، بل هما وجهان لعملة واحدة تمثل قدرة المجتمع على البقاء والاستمرار. فقد أكد التحليل أن تحقيق التوازن المجتمعي لا يتأتى عبر المقاربات القطاعية التقليدية، بل يتطلب تكاملاً عضوياً بين السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، مما يدعم صحة الفرضية الأولى للدراسة. كما برهنت المعطيات على أن إشراك الفاعلين المحليين والمجتمعيين في صنع القرار الغذائي ليس خياراً ثانوياً، بل آلية جوهرية تعزز الشرعية المجتمعية للسياسات التنموية وتقلص الفجوات الاجتماعية، وهو ما يحقق الفرضية الثانية.

وعليه، توصي الدراسة بضرورة الانتقال من خطاب الاستدامة النظري إلى ممارسات مؤسسية ملموسة، من خلال التشجيع على تحقيق السيادة الغذائية المحلية لتقليل التبعية الخارجية، واعتماد نماذج فلاحة تتكيف مع التغيرات المناخية وتحافظ على الموارد الطبيعية. كما وأكدت على أهمية إعادة هيكلة آليات الدعم الاجتماعي لتركز على الفئات الأكثر هشاشة، وضمان مشاركة واسعة للمجتمع المدني في مراقبة وتقييم السياسات الغذائية. وفي المحصلة، فإن تحقيق الأمن الغذائي في ظل التنمية المستدامة هو استثمار في الاستقرار الاجتماعي والسياسي، يتحول بواسطته الغذاء إلى أداة للتماسك وضمان العدالة بين الأجيال ما يستدعي إرادة سياسية واجتماعية موحدة لتحويل هذه الرؤية إلى واقع معيش.

المصادر والمراجع:

1. أبوطير، نبيل وشنيخر، عبد الوهاب. (2023). «إستراتيجية تسيير الموارد المائية في الجزائر وطرق إستدامتها.» *دراسات اقتصادية*، الجزائر، مج. 17، ع. (01)، ص ص. 864-877.
2. بعلي، حسني. (2020). السياسات الفلاحية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي لدول المغرب العربي مع إشارة خاصة لحالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
3. بن عودة، محمد الأمين. (2023). «الجزائر بين ثنائية إمدادات الغاز والأمن الغذائي في ظل تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية: قراءة في أبعاد التأثير والتأثر.» *مجلة قضايا سياسية*، جامعة النهرين، العراق، ع.(73).
4. بوزيدي، حافظ أمين. (2019). دراسة قياسية لكيفية معالجة الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر والمغرب. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
5. بوغدة، نور الهدى. (2015). دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي – حالة الجزائر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.
6. جباري، محمد الجليل. (2017). أهمية تطوير الطاقة الشمسية في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة – الجزائر ومصر. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
7. حركاتي، فاتح. (2018). تحليل مشكل الأمن الغذائي في الوطن العربي وتقييم الحلول المطروحة لمواجهتها. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
8. حيولة، إيمان. (2016). سبل تحقيق التنمية المستدامة اعتمادًا على المنظمة (دراسة حالة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
9. زهراوي، عفاف. (2021). «الأمن المائي وعلاقته بالأمن الغذائي في الجزائر.» *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، الشلف، الجزائر، مج. 13، ع. (02)، ص ص. 70-79.
10. ساسي، حازم. (2021). «أهداف وأبعاد التنمية المستدامة: التداخل والتأثير.» *المجلة العالمية للتراث الإسلامي*، معهد المصرفية والمالية الإسلامية، مج. (02)، ع.(2).
11. شرفاوي، عائشة. (2023). «دراسة استشرافية لتأثير العوامل المناخية على الأمن الغذائي المستدام في الجزائر (التكاليف الاقتصادية لقطاع الفلاحة أنموذجًا آفاق 2050).» *مجلة التكامل الاقتصادي*، الجزائر، مج. 11، ع. (04)، ص ص. 173-186.
12. العربي، حجام، وطري، سميحة. (2020). «التنمية المستدامة في الجزائر: قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات.» *مجلة أبحاث ودراسات التنمية*، مج. 06، ع.(2).
13. قدور، شرقي إبراهيم. (2023). «إشكالية التنمية المستدامة: رؤية في التحديات والإستراتيجيات.» *الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية*، مج. (15)، ع.(1).
14. قروف، صالح. (2020). دور تطبيق نظام الإدارة المتكامل في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة حالة: مجموعة من المؤسسات الاقتصادية). أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

15. قويسمي، مبروك وبن موسى، كمال. (2022). «تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه.» *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، مج. 07، ع. (02)، ص ص. 429-446.

Abuṭir, Nabil; Shanikhar, ʿAbd al-Wahhab. (2023).“Istiratijiyyat tasyir al-mawarid al-ma’iyya fi al-Jaza’ir wa turuq istidamatiha.”Dirasat Iqtisadiyya, Algeria, Vol. 17, No. 01, pp. 864–877.

Baʿli, Husni. (2020).Al-siyasat al-filahiyya wa dawruha fi tahqiq al-amn al-ghidha’i li-duwal al-Maghrib al-ʿArabi maʿ ishara khassa li-halat al-Jaza’ir.
Doctoral dissertation, Université d’Alger 03, Algeria.

Ben ʿAwda, Muhammad al-Amin. (2023).“Al-Jaza’ir bayna thuna’iyyat imdadat al-ghaz wa al-amn al-ghidha’i fi ظل tadaʿiyat al-harb al-rusiyya al-ukraniyya: qira’a fi abʿad al-ta’thir wa al-ta’aththur.”Majallat Qadaya Siyasiyya, Université d’Al-Nahrain, Iraq, No. 73.

Buzaydi, Hafiz Amin. (2019).Dirasa qiyasiyya li-kayfiyyat muʿalajat al-fajwa al-ghidha’iyya li-al-hubub fi al-Jaza’ir wa al-Maghrib.Doctoral dissertation, Université Mohamed Khider, Biskra, Algeria.

Bughda, Nur al-Huda. (2015).Dawr al-kafa’a al-istikhdamiyya li-al-mawarid al-ma’iyya fi tahqiq al-tanmiyya al-ziraʿiyya al-mustadama wa al-amn al-ghidha’i – halat al-Jaza’ir.
Doctoral dissertation, Université Ferhat Abbas, Setif, Algeria.

Jabbari, Muhammad al-Jalil. (2017).Ahammiyyat tatwir al-taqa al-shamsiyya fi tahqiq al-tanmiyya al-mustadama : dirasa halat – al-Jaza’ir wa Misr.Doctoral dissertation, Université Mohamed Khider, Biskra, Algeria.

Harkati, Fatah. (2018).Tahlil mushkil al-amn al-ghidha’i fi al-watan al-ʿArabi wa taqyim al-hulul al-matruha li-muwajahatihi.Doctoral dissertation, Université Mohamed Khider, Biskra, Algeria.

Hayula, Iman. (2016).Subul tahqiq al-tanmiyya al-mustadama iʿtimadan ʿala al-munaththama (dirasa halat qitaʿ al-taʿlim al-ʿali wa al-bahth al-ʿilmi fi al-Jaza’ir).
Doctoral dissertation, Université d’Alger 03, Algeria.

Zahrawi, ʿAfaf. (2021).“Al-amn al-ma’i wa ʿalaqatuhu bi-al-amn al-ghidha’i fi al-Jaza’ir.”
Al-Akadimiyya li-al-Dirasat al-Ijtimaʿiyya wa al-Insaniyya, Chlef, Algeria, Vol. 13, No. 02, pp. 70–79.

Sassi, Hazim. (2021).“Ahdaf wa abʿad al-tanmiyya al-mustadama: al-tadakhul wa al-ta’thir.”
Al-Majalla al-ʿAlamiyya li-al-Turath al-Islami, Institut de la Banque et de la Finance Islamique, Vol. 02, No. 02.

Sharfaoui, ʿA’isha. (2023).“Dirasa istishrafiyya li-ta’thir al-ʿawamil al-manakhiyya ʿala al-amn al-ghidha’i al-mustadam fi al-Jaza’ir (al-takalif al-iqtisadiyya li-qitaʿ al-filaha anmudhajan – afaq 2050).”Majallat al-Takamul al-Iqtisadi, Algeria, Vol. 11, No. 04, pp. 173–186.

Al-ʿArabi, Hijam; Tiri, Samiha. (2020).“Al-tanmiyya al-mustadama fi al-Jaza’ir: qira’a tahliliyya fi al-mafhum wa al-muʿawwiqat.”Majallat Abhath wa Dirasat al-Tanmiyya, Vol. 06, No. 02.

Qaddur, Sharqi Ibrahim. (2023).“Ishkaliyat al-tanmiyya al-mustadama: ru’ya fi al-tahaddiyat wa al-istirajiyyat.”Al-Akadimiyya li-al-Dirasat al-Ijtimaʿiyya wa al-Insaniyya, Vol. 15, No. 01.

Qaruf, Salih. (2020).Dawr tatbiq nizam al-idara al-mutakamila fi tahqiq al-tanmiyya al-mustadama (dirasa halat: majmuʿa min al-mu’assasat al-iqtisadiyya).
Doctoral dissertation, Université Larbi Tebessi, Tebessa, Algeria.

Qwaysmi, Mabruk; Ben Musa, Kamal. (2022).“Tahaddiyat al-amn al-ghidha’i fi al-Jaza’ir wa subul tahqiqihi.”Majallat Iqtisad al-Mal wa al-Aʿmal, Université Echahid Hamma Lakhdar, El Oued, Algeria, Vol. 07, No. 02, pp. 429–446.